المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المادة: الاقتصاد** **الشهادة: الثانوية العامّة** **الفرع: الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم -١٠-** **المدة : ثلاث ساعات**

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الإلزامية : إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصادية (٨ علامات)

١- إختر السياسة التي لا تتناسب مع المجموعة أدناه وعلّل الإجابة : (٠.٥ علامة)
السياسة الحمائية – سياسة مكافحة البطالة – السياسة الزراعية – سياسة مكافحة التضخم المالي .
٢- إثر سياسة الدولة تجاه تنمية القطاعات الإقتصادية في بلد ما، تبين أنَ التقديمات المقدمة لهذه القطاعات الإقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي جاءت على الشكل التالي :

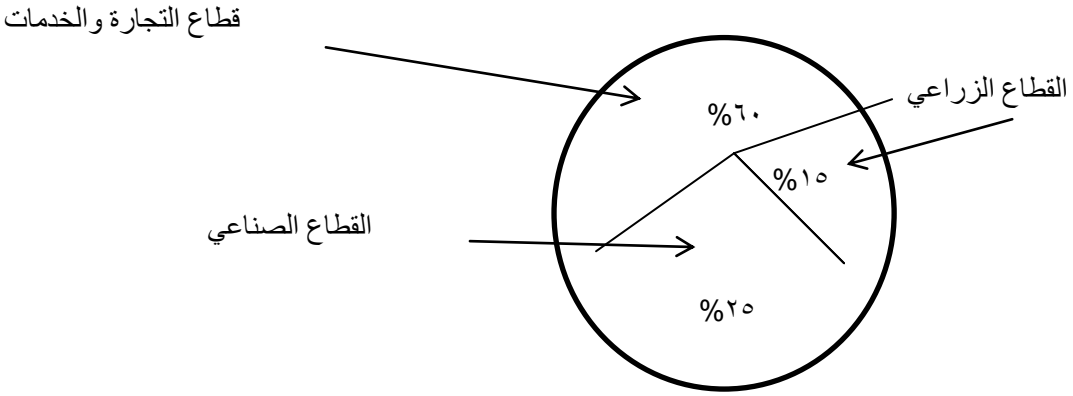

١.٢- إستنتج من الرسم البياني أعلاه مشكلة تنموية ناتجة عن سياسة الدولة. (٠.٢٥ علامة)

٢.٢- بيّن إنعكاس هذه المشكلة على الوضع الإقتصادي. (٠.٥ علامة)

٣- يعاني القطاع الصناعي في لبنان من بعض المشاكل المشتركة منها :

- إرتفاع كلفة الإنتاج الصناعي .
- صعوبة تمويل المشاريع الصناعية .
- منافسة الصناعات الأجنبية للإنتاج المحلي .

١.٣- إقترح لكل مشكلة من المشاكل الواردة أعلاه إجراءً مناسباً لحلّها . (٠.٧٥ علامة)

٢.٣- بيّن كيف أنّ تطبيق الإجراءات مجتمعة يساهم في خلق فرص عمل جديدة. (٠.٧٥ علامة)

٤- قدّم مدير قسم المبيعات في إحدى الشركات الكبرى استقالته بعد حصوله على فرصة عمل في الخارج إضطرته إلى مغادرة البلد حيث ترك الشركة في وقت غير ملائم، ممّا أوجب اجتماع سريع لمجلس ادارة الشركة لإتخاذ قرار مناسب بهذا الخصوص.

١.٤ – حدّد طبيعة القرار الذي سيتخذه مجلس الادارة في الشركة وبرّر الإجابة. (٠.٥ علامة)

٢.٤ – سمّ إحدى الطرق التي يمكن للشركة إستخدامها للتوصل إلى قرار صحيح مستنداً إلى آراء مجلس الادارة،

وأذكر شرطين لنجاح تطبيقها (٠.٧٥ علامة)

٥- يبلغ عدد سكان منطقة ١٠٠٠٠ نسمة، ٢٠% منهم فئة غير ناشطة إقتصادياً، ويبلغ عدد القوى العاملة الفعلية ٧٠٠٠ نسمة.

١.٥ - إحتسب عدد العاطلين عن العمل غير إرادياً في هذه المنطقة. (٠.٥ علامة)

٢.٥ – احتسب معدل البطالة. (٠.٥ علامة)

٦- تبلغ دالة الإستهلاك في بلد ما : اس = ٠.٧ د + ٥٠٠ ،

أما الإستثمار فيساوي ١٠ % من قيمة الدخل.

فاذا علمت ان الادخار يساوي الاستثمار:

١.٦ - إحتسب قيمة الدخل . (٠.٥علامة)

٢.٦- احتسب الميل الوسطي والميل الحدي للاستهلاك. (علامة واحدة)

٧- إشترى راجي آلة جديدة بقيمة ٣٠ ٠٠٠ و.ن، سدّد من ثمنها ٢٠ % نقداً وقسّط الباقي على ٦ دفعات سنوية متساوية، من المتوقع أن تحقق الالة إيرادات سنوية بقيمة ٧ ٠٠٠ و.ن وذلك خلال ٨ سنوات.

هل يعتبر شراء الآلة إستثماراً مربحاً في حال بلغ معدل الفائدة السنوي ٨ % برّر إجابتك بالحسابات اللازمة ؟
(١.٥علامة)

المجموعة الإختيارية الأولى : تحليل مستندات إقتصادية (١٢ علامة)

مستند رقم ١:

إنّ الإقتصاد اللبناني هو إقتصاد يعتمد على المبادرة الفردية ضمن شروط محددة والإنفتاح على العالم الخارجي مع تحرك مناسب للرساميل والعمالة. يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من ٧٥% من إجمالي أعمال الاقتصاد ويشغل رساميل في كل القطاعات الاقتصادية ويعتبر عماد الإنماء الإقتصادي. والقطاع المصرفي الحر هو أكثر من ضعف القطاع الاقتصادي. وبسبب الوضع الإقليمي والمحلي، واجه الإقتصاد اللبناني بعض التباطؤ في العام ٢٠٠٦. وانكمش النمو بسبب انخفاض الاستهلاك والرساميل المستثمرة فيه. ولكنّ الحكومة الحالية وضعت خطة نهوض إقتصادي تعتمد على تحسين المداخيل للأفراد وإعادة الثقة بالأوضاع لتشجيع الاستهلاك وتدفق الاستثمارات معتمدة على الإمكانات الضخمة والتي تستعمل أقل من ٣٥% من قدراتها الفعلية.

المصدر: ***٢٠١٤ar.wikipedia.com*** (بتصرف)

مستند رقم ٢:

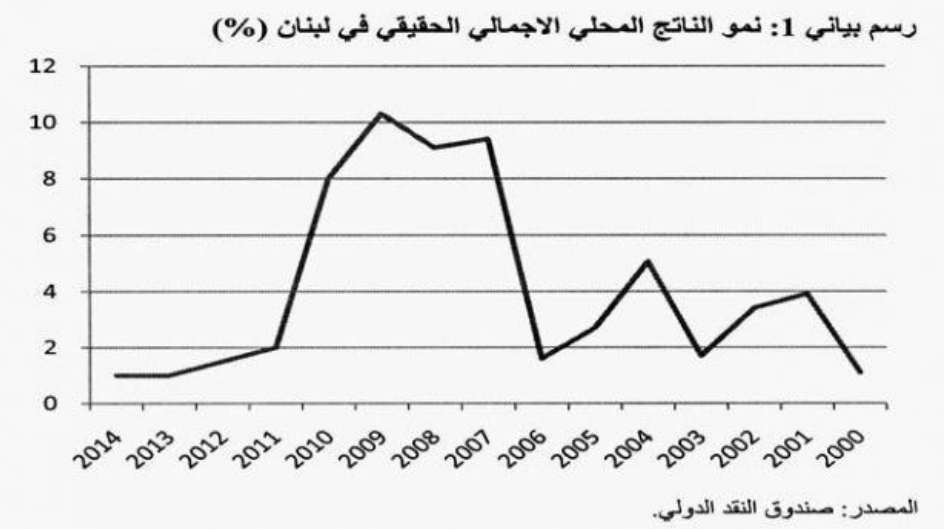

مستند رقم ٣:

حركة الاستيراد والتصدير بين 2008 و2013			
مليون دولار	استيراد	تصدير	العجز التجاري
2008	16137	3478	12659
2009	16242	3484	12758
2010	17964	4253	13711
2011	20158	4265	15893
2012	21280	4483	16797
2013	21228	3936	17265
الفرق بين 2008 و2013	+5091	+485	+4606

المصدر : [-www.al-akhbar.com](http://www.al-akhbar.com) ٢٠١٤

مستند رقم ٤:

المصدر: www.kesserwen.org -٢٠١٤

بالعودة إلى المستندات الواردة أعلاه، أجب على الأسئلة التالية :

١ – بالعودة إلى المستند رقم ١ .

١.١ – إستنتج النظام الإقتصادي المعتمد في لبنان وبرّر الإجابة. (٠.٥ علامة)

٢.١ – سمّ السياسة الإقتصادية التي وضعتها الحكومة إثر إنكماش النمو في لبنان وبرّر الإجابة. (٠.٥ علامة)

٣.١ – بيّن الإنعكاس الإيجابي لهذه السياسة على المدى القصير على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي بعد العام ٢٠٠٦ في لبنان وذلك من خلال معطيات المستندين : ٢ و٤. (علامة واحدة)

٢ – ورد في المستند رقم :١ (.....) بسبب الوضع الإقليمي والمحلي، واجه الإقتصاد اللبناني بعض التباطؤ في العام ٢٠٠٦، إربط بين تدهور الوضع الإقليمي والمحلي والتباطؤ الإقتصادي . (علامة واحدة)

٣ – بالعودة إلى المستند رقم ٢:

١.٣ – سمّ المرحلة من الدورة الإقتصادية التي مرّ بها لبنان بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وبرّر الإجابة بدلالة مستخرجة من المستند. (٠.٥ علامة)
٢.٣ – بيّن إنعكاس هذه المرحلة على الوضع الإجتماعي في لبنان وبرّر الإجابة بدلالة من المستند رقم ٤. (علامة واحدة)
٤ – بالعودة إلى المستند رقم ٣ :
١.٤ – بيّن واقع العجز التجاري منذ العام ٢٠٠٨ وبرّر الإجابة. (علامة واحدة)
٢.٤- اشرح الرابط بين تطبيق السياسة الاقتصادية الواردة في مستند رقم ١ والمشكلة المطروحة في المستند رقم ٣ . (علامة واحدة)
٥ – **بالعودة إلى المستند رقم ٤**، إشرح إنعكاس تفاقم المشكلة الإجتماعية ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٣ على معدلات النمو الإقتصادي الواردة في المستند رقم ٢. (علامة واحدة)
٦- **بالعودة إلى المستندات أعلاه** ، أكتب نصاً إقتصادياً تقترح فيه :
- سياسة مناسبة لتخطي المشكلة الإجتماعية والمشكلة الإقتصادية التي يمر بها لبنان منذ العام ٢٠١١ والتي يشير إليها المستندان رقم ١ و٢ ، ذاكراً أربعة إجراءات ضمنها، رابطاً بين تطبيق الإجراءات والأهداف المرجوة .
- سياسة مناسبة تطبق على المدى القصير لمعالجة المشكلة الإقتصادية الواردة في المستند رقم ٣، ذاكراً إجرائين ضمنها، رابطاً بين هذين الإجرائين والهدف . (٤.٥ علامة)

المجموعة الإختيارية الثانية : دراسة موضوع إقتصادي : (١٢ علامة)

المستند رقم (١)

كانت الكلفة الاجتماعية لسياسات التحوّل من الاقتصاد الريفي الى اقتصاد التجارة والخدمات باهظة جداً.فقد ادت الى افراغ الريف من سكانه وتدهور القطاع الزراعي ونشوء احزمة بؤس في ضواحي العاصمة والمدن الكبيرة، وحالت دون التوزيع العادل لعائدات النمو، وبالتالي تعاظم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مناطقياً وقطاعياً. اما اهم الثغرات التي ظهرت فهي: بقاء نحو ٤٥ % من اللبنانيين دون حماية اجتماعية و ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدني المستوى والنوعية،...

المصدر: اصلاح السياسات الاجتماعية: من الدعم الانتقائي الى الرعاية الشاملة- السفير ٥-٥-٢٠١٢

المستند رقم (٢)

التنمية البشرية في لبنان:

أشارت بيانات الأمم المتحدة أنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان هو ٨١.١ عامًا، وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد أندورا ٨٣.٥٢ عاماً ماكاو ٨٢.٢٧ عاماً واليابان ٨٢.٠٢. أمّا بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد على تعادل القيمة الشرائية للفرد الواحد في السنة، نجد أنّ قيمة هذا الناتج في لبنان هي ١٧١٧٠ $ بحسب البيانات الحقيقية للبنك الدولي للعام ٢٠١٣ ، وقد حلّ لبنان في المرتبة ٦٥ في التصنيف العالمي الذي أشار أنّ قيمة هذا الناتج في قطر للعام نفسه هي ١٣١٧٥٨ $ وقد إحتلت بذلك المرتبة الأولى كما إحتلّ لوكسمبورغ المرتبة الثانية حيث بلغ الناتج ٩٠٧٩٠ $. إنّ نسبة المحصلين (المتعلمين) قد وصلت في لبنان إلى ٨٨.٣ % في العام ٢٠١٢ وإحتل المرتبة ٩٦ عالمياً في حين أنّ هذا المعدل قد بلغ في كوبا ٩٩.٨ % (المرتبة الأولى عالمياً) وبلغت النسبة في أستراليا ٩٩ % .....
المصدر : ترتيب الأمم المتحدة والبنك الدولي ٢٠١٣ .

انطلاقاً من المستندات ومن معلوماتك المكتسبة، عالج هذا الموضوع :

مبيناً نوع النمو الذي يظهره المستند رقم (١)، ومقترحاً اجرائين (ضمن السياسة المالية والسياسة النقدية) من شأنهما المساهمة في معالجة هذا الوضع والحد من تدهور القطاع الزراعي، رابطاً بين كل اجراء والهدف المرجو.

مظهراً الانعكاس السلبي لاهم الثغرات الناتجة عن التحول من الاقتصاد الريفي الى اقتصاد التجارة والخدمات على الوضع الاقتصادي.

مقيماً واقع التنمية البشرية في لبنان بالمقارنة مع واقع التنمية البشرية للدول الاخرى في المستند رقم (٢)، ومقترحاً السياسة التنموية المناسبة لمعالجة المشكلة الواردة في المستندين رقم ١ و٢، ذاكراً ثلاثة اجراءات ضمن هذه السياسة، مبيناً الانعكاس الايجابي على الوضع الاقتصادي لكل اجراء.

شارحاً كيف يمكن ان تساهم هذه الاجراءات مجتمعة (في السؤال ١و٣)على الحد من المشكلة الديموغرافية الواردة في المستند رقم (١).

المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المادة: الاقتصاد** **الشهادة: الثانوية العامّة** **الفرع: الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم -١٠-** **المدة:ثلاث ساعات**

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الأولى الإلزامية : إستعمال مفاهيم وتقنيات إقتصادية (٨ علامات)

١- **السياسة الزراعية :** لأنها سياسة بنيوية وليست سياسة ظرفية. (٠.٥ علامة)

٢- ١.٢- نمو غير متوازن .(٠.٢٥ علامة)

٢.٢ - نمو غير متوازن يؤدي إلى تراجع الإستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، تراجع الإنتاج وتراجع معدل النمو الإقتصادي (٠.٥ علامة)

٣- ١.٣– تخفيض الدولة الضرائب على المواد الأولية والطاقة.

- فتح مصارف متخصصة لإعطاء قروض ميسرة للصناعيين .

- رفع الدولة الرسوم الجمركية على البضاعة المستوردة (أو : الكوتا) (٠.٧٥ ربع علامة على كل إجابة صحيحة)

٢.٣- تطبيق هذه الإجراءات يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع،(٠.٢٥)

زيادة الطلب على الإستهلاك ، زيادة الإستثمار،(٠.٢٥) خلق فرص عمل وتخفيض البطالة. (٠.٢٥)

٤- ١.٤- قرار تكتيكي. (٠.٢٥ علامة). التبرير: محدود بالقسم – على مستوى الادارة الوسطى. (٠.٢٥ علامة)

٢.٤- العصف الذهني. (٠.٢٥ علامة)

- أن يكون المشاركون من مستوى اداري متقارب.

- أن يكون المشارك حر وغير مقيد في أفكاره . او ان لا يتعدى عدد المشاركين ١٢ شخصاً.(٠.٥ علامة)

٥- ١.٥- الفئة الناشطة : ١٠٠٠٠- ٢٠٠٠ = ٨٠٠٠ .

عدد العاطلين عن العمل غير ارادياً: ٨٠٠٠ – ٧٠٠٠ = ١٠٠٠.(٠.٥ علامة)

٢.٥– معدل البطالة يساوي : $100 \times \frac{1000}{8000}$ = ١٢.٥ % (٠.٥ علامة)

٦- $0.7R + 500$

$I = 10\% R$

$R = 0.7R + 500 + 0.1R$

$R = O.8R + 500$

$0.2R = 500$

$R = 500/0.2 = 2500$ (٠.٥علامة)

- الميل الوسطي للاستهلاك= الاستهلاك الاجمالي: الدخل الاجمالي
={ ٠.٧ (٢٥٠٠)+ ٥٠٠} : ٢٥٠٠ = ٠.٩ < ١ (٠.٥ علامة)
الميل الحدي للاستهلاك= تغيّر الاستهلاك : تغير الدخل
او الميل الحدي للاستهلاك = 0.7 (٠.٥ علامة)

٦- نقداً : ٦٠٠٠ (٣٠٠٠٠ ×٢٠%) (٠.٢٥ علامة)

الباقي : ٣٠٠٠٠-٦٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ و.ن

القسط السنوي : ٦/٢٤٠٠٠ = ٤٠٠٠ و.ن (٠.٢٥ علامة)

$$V_0 = E \frac{1-(1+i)^{-n}}{I}$$

$$V_{0(\text{اكلاف})} = 4000 \frac{1-(1+0.08)^{-6}}{I}$$

Vo (أكلاف) = ١٨٤٩١ و.ن (٠.٢٥ علامة)

$$V_0 = R \frac{1-(1+i)^{-n}}{I}$$

$$V_{0(\text{ايرادات})} = 7000 \frac{1-(1+0.08)^{-8}}{I}$$

Vo (إيرادات) = ٤٠٢٢٦ و.ن (٠.٢٥ علامة)

Vo (إيرادات) – Vo (أكلاف) – الدفعة الأولى = ١٥٧٣٥ > ٠ إذاً شراء الآلة إستثماراً مربحاً (٠.٥ علامة)

المجموعة الإختيارية الأولى – تحليل مستندات (١٢ علامة)

١ -

١.١- النظام النيو ليبرالي (٠.٢٥) التبرير: المبادرة الفردية ضمن شروط محددة أو تحرك مناسب للرساميل... (٠.٢٥ علامة)

٢.١ - سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز الطلب على الإستهلاك التبرير: تحسين مداخيل الافراد. (٠.٥ علامة)

٣.١ - نجحت هذه السياسة في مساعدة لبنان على رفع معدل النمو الإقتصادي خلال العام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (٠.٥ علامة) حيث مرّ لبنان في مرحلة عودة النمو(مستند رقم ٢) ، وإرتفاع معدل النمو ما بين ٢% إلى ٩% مما ساهم في إنخفاض معدل البطالة في العام نفسه من ٢٠% إلى ٩,٢% عام ٢٠٠٧ و ٩.٣% عام ٢٠٠٨ . (٠.٥ علامة)

٢ - تدهور الوضع الإقليمي والمحلي أدى إلى تهديد السلم الأهلي ← هروب الرساميل وإحباط الإستثمار ← ↓ الإنتاج ← ↓ معدل النمو الإقتصادي. (علامة واحدة)

١.٣ - الإنكماش الإقتصادي. (٠.٢٥ علامة)

التبرير: تراجع النمو الاقتصادي من ٤ إلى ٢ % . (٠.٢٥ علامة)

٢.٣ - إن الإنكماش الإقتصادي هو نتيجة لتراجع الاستثمارات (٠.٥ علامة) ← ↓ فرص العمل ← إرتفاع البطالة وهذا ثابت في المستند رقم ٤ حيث ↑ معدل البطالة إلى ٢٠ % في العام ٢٠٠٦ . (٠.٥ علامة)

٤ -

١.٤ – إرتفاع العجز في الميزان التجاري مع تطور السنوات. (٠.٥ علامة)

بسبب تفوق الإستيراد على التصدير خلال كافة السنوات . (٠.٢٥ علامة)

العجز في الميزان التجاري في العام ٢٠٠٨ : ١٢,٦٥٩ وفي العام ٢٠١٣ : ١٧,٢٦٥.(٠.٢٥ علامة)

٢.٤ – تطبيق سياسة نهوض اقتصادي تعتمد على تحسين المداخيل الواردة في المستند رقم ١ ← إلى زيادة السيولة المتداولة ← إلى زيادة القدرة الشرائية (٠.٢٥ علامة) ← إلى زيادة الطلب على الاستهلاك بالنسبة للعرض ← ارتفاع أسعار السلع الوطنية (٠.٢٥ علامة) ← إلى انخفاض قدرتها التنافسية مقابل السلع الاجنبية ← إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية (٠.٢٥ علامة) ← زيادة الاستيراد بالنسبة للتصدير ← إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. (٠.٢٥ علامة)

٥ - بسبب ↑ معدل البطالة بدءًا من العام ٢٠١١ ← إلى ↓ معدل النمو الإقتصادي إبتداء من هذا العام

↑ البطالة ← ↓ القدرة الشرائية ← ↓ الطلب على الإستهلاك ← ↓ الإستثمار ←↓ الإنتاج ←↓ النمو الإقتصادي . (علامة واحدة)

٦- سياسة النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض . (٠.٥ علامة)

إجراءاتها :- توفير سوق تنافسية.

- مكافحة التضخم.

- تثبيت الرواتب والأجور

- تخفيض الفوائد على القروض المصرفية المعدة للإستثمار. (علامتان)

الربط : عند تطبيق هذه الإجراءات ← ↓ كلفة الإنتاج وزيادة الانتاجية ← ↑ القدرة التنافسية للإنتاج المحلي ← ↑ الطلب على الإستهلاك ← ↑

الإستثمار ← ↑ الإنتاج ← ↑ معدل النمو الإقتصادي . (٠.٥ علامة)

كذلك عند تطبيق هذه الإجراءات : ↓ كلفة الإنتاج وزيادة الانتاجية ← ↑ القدرة التنافسية للإنتاج المحلي ← ↑ الطلب على الإستهلاك ← ↑الإستثمار ← خلق فرص عمل وبالتالي انخفاض البطالة. (٠.٥ علامة)

لمعالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري : السياسة الحمائية على المدى القصير. (٠.٢٥ علامة)

الإجرائين: رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة. (٠.٢٥ علامة)

أو فرض مواصفات تعجيزية على الاستيراد أو تحديد كمية الاستيراد.

الربط : اعتماد إجرائين من هذه الإجراءات ← انخفاض الإستيراد بالنسبة للتصدير (الإستيراد < تصدير) ← تخفيض العجز في الميزان التجاري. (٠.٥ علامة)

<u>المجموعة الإختيارية الثانية</u>: معالجة موضوع اقتصادي (١٢ علامة)

١- <u>المقدمة</u>: (٣ علامات): (علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية)

أولاً: ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الاشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها الموضوع.

ثانيا: المضمون (علامة واحدة)

- يتضمن تحديد مفهوم التنمية البشرية وواقع هذه التنمية اليوم في لبنان.

- تعيين العناصر الأساسية للتنمية البشرية .(حصة الفرد من الناتج المحلي ، الأمل بالحياة عند الولادة ، مستوى التعليم ، المساواة بين المر والرجل ...)

الاشكالية مع طرح النقاط الأساسية (علامة واحدة)

مثال: كيف تستطيع الدولة تحسين التنمية البشرية ؟ وما هي أهمية هذه التنمية على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي ؟

٢ – جسم الموضوع: (٧ علامات) (علامة للمنهجية و٦ علامات للمضمون)

المنهجية: (علامة واحدة)

ينال الطالب النقطة الكاملة على المنهجية عند:

- عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة واثباتها بالحجج والبراهين المناسبة. (٠.٥ علامة)
- ربط الفقرات بجملة انتقالية. (٠.٢٥ علامة)
- مراعاة تسلسل الافكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة. (٠.٢٥ علامة)

المضمون: (٦ علامات)

١ – نمو غير متوازن. (٠.٥ علامة)

الاجراءات: - خفض الفوائد على القروض المعدة للاستثمار في القطاع الزراعي (ضمن السياسة النقدية) (٠.٢٥ علامة)

- اعفاءات ضريبية للاستثمار في القطاع الزراعي (ضمن السياسة المالية) (٠.٢٥ علامة)

الربط:

- تخفيض معدلات الفوائد على القروض المعدة للاستثمار في القطاع الزراعي تؤدي الى زيادة الطلب على القروض وتوفير السيولة للمزارعين مما

يساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق نموفي القطاع الزراعي.(٠.٥ علامة)

- اعفاءات ضريبية للاستثمار في القطاع الزراعي يؤدي الى تخفيض كلفة الانتاج الزراعي وزيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية وزيادة الطلب على المنتوجات الزراعية وبالتالي زيادة الاستثمار والانتاج في هذا القطاع وزيادة النمو في القطاع الزراعي.

٢- اهم الثغرات التي ظهرت فهي: بقاء نحو ٤٥% من اللبنانيين دون حماية اجتماعية، ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدني المستوى والنوعية

– ٤٥% من اللبنانيين دون حماية اجتماعية انخفاض القدرة الشرئية لهذه الفئة ,ارتفاع تكلفة الخدمات الصحيّة والتعليميّة مقابل تدني المستوى والنوعية←عدم قدرة معظم السكان الحصول على هذه الخدمات بسبب ارتفاع الكلفة اضافة الى تدني في مستوى ونوعية الخدمات (٠.٢٥ علامة)← انخفاض في انتاجية العمل (٠.٢٥ علامة)←انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي (٠.٢٥ علامة)←انخفاض في النمو الاقتصادي. (٠.٢٥ علامة)

٣- تقييم واقع التنمية البشرية مقارنة بالدول الاخرى:(٠.٥ علامة)

- **ايجابياً:** أنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في لبنان هو ٨١.١ وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً بعد أندورا ٨٣.٥٢ عاماً ماكاو ٨٢.٢٧ عاماً واليابان ٨٢.٠٢.

- **سلبياً:** الناتج المحلي الإجمالي للفرد في لبنان هي ١٧١٧٠ $ بحسب البيانات الحقيقية للبنك الدولي للعام ٢٠١٣ وقد حلّ لبنان في المرتبة ٦٥ في التصنيف العالمي...و إنّ نسبة المحصلين (المتعلمين) قد وصلت في لبنان إلى ٨٨.٣ % في العام ٢٠١٢ وإحتل المرتبة ٩٦ عالمياً في حين أنّ هذا المعدل قد بلغ في كوبا ٩٩.٨ % (المرتبة الأولى عالمياً) وبلغت النسبة في أستراليا ٩٩ % .....

- السياسة المقترحة: سياسة تنمية الموارد البشرية. (٠.٢٥ علامة) ، (٠.٢٥ علامة لكل اجراء)

أ – ارتفاع كلفة التعليم وتدني المستوى :

الاجراءات: - تطبيق الدولة لقانون إلزامية التعليم ومجانيته حتى سن معين او تطوير المناهج التربوية وفق حاجات سوق العمل اليوم او زيادة النفقات العامة على التعليم.

ب – تدني حصة الفرد من الناتج المحلي او توزيع غير عادل لعائدات النمو او تدني الحماية الاجتماعية.

الاجراء – زيادة التقديمات الإجتماعية للأفراد .

ج- ارتفاع كلفة الخدمات الصحية وتدني في المستوى والنوعية

الاجراء: زيادة النفقات العامة على الصحة والوقاية الصحية او انشاء المستشفيات والمستوصفات الحكومية وتكافؤ فرص الاستفادة في جميع المناطق.

- الربط : (٠.٥ علامة لكل ربط)

- إنّ تحسين مستوى التعليم يؤدي إلى تأمين رأسمال بشري كفوء وماهر مما يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل وزيادة الناتج المحلي، اضافة الى زيادة معدل النمو الإقتصادي .

- إنّ زيادة التقديمات الإجتماعية تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية ، زيادة الطلب على الإستهلاك ، زيادة الإستثمار وتراجع البطالة وزيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الإقتصادي.

- زيادة النفقات العامة على الصحة ...تؤدي الى تحسين الوضع الصحي وبالتالي زيادة انتاجية العمل والناتج المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي .

٤- انعكاس النتائج مجتمعة: ان هذه الاجراءات المقترحة في سياسة التنمية البشرية المستدامة اضافة الى تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي في الريف مجتمعة تساهم تكوين رأس مال بشري كفوء وماهر وتحسين في قدرته الشرائية اضافة الى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وبالتالي توفير فرص عمل مما يحد من نسبة الهجرة. (٠.٥ علامة)

الخاتمة: (علامتان)

- المنهجية (٠.٥ علامة)

- المحتوى (١.٥ علامة)

- المنهجية: الاجابة عن الاشكالية – النتيجة.

- المضمون: تلخيص الافكار التي وردت في جسم الموضوع والمقدمة والاجابة على الاشكالية.